ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٤

القـــرار الأول

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، وأقرته.

القـــرار الثاني

تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية
وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/ ٣١

أحيطت الجمعية بما جاء في تقرير مراقبي الحسابات على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/ ٣١.

القـــرار الثالـــث

التصديق على القوائم المالية
وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/ ٣١

قامت الجمعية بالتصديق على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/ ٣١.

القـــرار الرابـــع

الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن عام ٢٠١٣

وافقت الجمعية علي حساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١. وبناء عليه وافقت الجمعية على صرف الكوبون بواقع جنيه مصري للسهم وذلك يوم الخميس، الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٤. كما وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

القـــرار الخامـــس

إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماليـــة المنتهيـــة فـــي ٢٠١٣/١٢/٣١، وتحديد مكافآتهم عن عام ٢٠١٤

وافقت الجمعية على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، كما وافقت على تحديد مكافآتهم عن عام ٢٠١٤ بمبلغ وقدره خمسة وسبعون ألف جنيه مصري تدفع للعضو مباشرة.

القـــرار السادس

تعيين مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهيـــة فـــي ٢٠١٤/١٢/٣١

بناء على توصية لجنة المراجعة وتوصية مجلس إدارة البنك، وافقت الجمعية علي تعييـــن السيد الأستاذ/ مصطفى حسن فراج من مكتب حازم حسن KPMG (محاسبون قانونيون ومستشارون)، والسيد الأستاذ/ عماد حافظ راغب من مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة "إرنست ويونغ" مراقبين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهيـــة في ٢٠١٤/١٢/٣١، بأتـعاب قدرهـا ٧٢٦,٠٠٠ جم مناصفة بينهما لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة للميزانية السنوية والمراكز المالية ربع السنوية للبنك طبقا لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.

كمـا وافقـت الجمعيـة أيضـاً علـى أتعـاب قـدرها ٣٣٠,٠٠٠ جـم مناصـفة بينهمـا لمراجعـة وإصـدار تقاريرالمراجعة للميزانية السنوية والمراكز المالية ربع السنوية المجمعة طبقاً لمتطلبات البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

القرار السابع

الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال عام ٢٠١٤

وافقت الجمعية علي منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٤ يزيد كل منها عن ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

تابع نص مشروع قرارات الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٤

القـــرار الثامـــن

إحاطة الجمعية العامة بالمكافأة السنوية للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لعام ٢٠١٤

أحيطت الجمعية بقرار مجلس الإدارة بتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام ٢٠١٤ لتكون ٧٢ ألف جنيه للرئيس و ٦٠ ألف جنيه لكل عضو على أن يتحمل البنك بكافة الضرائب والرسوم المتعلقة بهذه المبالغ، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة الحوكمة وتقدير المزايا.

القـــرار التاســع

تشكيل مجلس الإدارة فى دورته القادمة ٢٠١٤ - ٢٠١٦

في ضوء قيام البنك بكافة الإجراءات المنصوص عليها بأحكام القوانين السارية، والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالترشيح لعضوية مجلس إدارة البنك، وافقت الجمعية على تعيين السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠١٤ - ٢٠١٦) ، وتشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

الأعضاء التنفيذيين

- السيد الأستـــاذ/ أمين هشام عز العـــرب

الأعضاء غير التنفيذيين

- الأستاذة الدكتـورة/ ناديـة مكـــرم عبيـــد
- الأستاذ الدكتـــور/ مدحـــت حسـانيـــــن
- السيـد الأستـــاذ/ دانيال بـــول فيلتشـــر
- السيـد الأستـــاذ/ جاويد أحمـــد ميـــرزا
- الأستـاذ الدكتـور/ شريـف حسيـــن كامـــل
- السيـد الأستـــاذ/ ياســـر زكـــي هاشـــم
- السيـد الأستـــاذ/ مارك وليـم ريتشـــاردز

القـــــرار العاشـــر

التعامل مع الأطراف المرتبطة

تم إحاطة الجمعية العامة بأن البنك سبق له وأن تعاقد مع مكتب الدكتور زكي هاشم وشركاه (محامون ومستشارون قانونيون)، والشركة المصرية للخدمات والتحصيل في سنوات سابقة وذلك لإنجاز بعض الأعمال القانونية وتنفيذ الأحكام الصادرة ضد بعض العملاء المتعثرين وتحصيل المديونيات المستحقة عليهم نظراً لما لهما من خبرة متميزة وباع طويل في هذه المجالات. ومن الجدير بالذكر، أن التعامل مع الشركة المصرية لخدمات التحصيل جاء بعد تجربة مريرة مع المكاتب والشركات الأخرى التي فشلت في تحصيل المديونيات المتعثرة، وقد أثبتت الشركة المصرية كفاءة منقطعة النظير في تنفيذ الأحكام وتحصيل المديونيات وهذا يصب في مصلحة البنك.

وحيث أن السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم شريكاً في كل من المكتب والشركة المذكورين، وقد تم اختياره بالإجماع من مجلس إدارة البنك لخبرته القانونية والفنية الطويلة كعضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وتعيينه ليشغل هذا المنصب بعد موافقة البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٣ ووفقاً للقوانين السارية.

فبناءً على ما تقدم، وافقت الجمعية العامة على طلب إدارة البنك باستمرار التعاقد مع كل من مكتب الدكتور زكي هاشم وشركاه، والشركة المصرية للخدمات والتحصيل.